



التاريخ: 2018/09/07

## التوصيات التي قدمتها لجنة تطوير القضاء التي شكلها الرئيس عباس نقضي على استقلال القضاء وتعزيز سلطة الفرد

### التوصيات تعمق الفساد وتعدم فرص الانتصاف القانوني للمواطنين

فانك المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أن الرئيس محمود عباس ماض في تكريس حكم الفرد في ظروف يعتبر فيها الشعب الفلسطيني في أمن الحاجة إلى مؤسسات مستقلة تُمارس عملها الرقابي والمحاسبي،

وأوضحت المنظمة ان الرئيس محمود عباس منذ الانقسام الفلسطيني يجمع في يديه اعمال السلطة التنفيذية والتشريعية ويمارس عبر أجهزته المختلفة التأثير على جهاز القضاء مما أدى إلى غياب الرقابة والمحاسبة الفاعلتين.

وبينت المنظمة انه على الرغم من ان الجهاز القضائي يعاني من انشغال في قضايا حساسة مثل الفساد والقدرة على تنفيذ أحكامه كذلك المتعلقة بانتهاكات الأجهزة الأمنية إلا ان الرئيس محمود عباس لم يكتف بذلك ويريد السيطرة التامة على اعلى سلطة قضائية في البلاد.

وأشارت المنظمة أن الرئيس بعد ان اعلن في مرسوم في يونيو/حزيران عام 2016 تشكيل المحكمة الدستورية العليا من قضاة ذوي انتماء حزبي لا يتمتعون بالشروط المطلوبة في قانون السلطة القضائية وفي غياب المجلس التشريعي شكل لجنة في عام 2017 تحت مسمى تطوير القضاء.



وضعت اللجنة توصيات رفعت قبل أيام إلى الرئيس تضمنت بأن يصار إلى تعيين رئيس المحكمة العليا من قِبَل الرئيس ونائب مجلس القضاء الأعلى على غرار المحكمة الدستورية العليا وتشكيل لجنه نما يسمى تطهير القضاء وخفض سن التقاعد لقضاة المحكمة من 70 إلى 65 عاما.

واكدت المنظمة أن هذه التوصيات تعمق الفساد وتكرس الديكتاتورية القائمة في البلاد وتعدم اي فرصة للمواطن من الانتصاف القانوني وبلو شكلا في كثير من القضايا التي تشهد تغولا من قِبَل مسؤولين متنفذين وأجهزة.

ودعت المنظمة مجلس القضاء الأعلى إلى إسقاط هذه التعديلات والعمل على مشاريع قوانين تؤدي إلى استقلال السلطة القضائية بشكل تام عن السلطة التنفيذية.

كما دعت المنظمة الاتحاد الأوروبي عبر برامجه المعتمدة لتطوير القوانين وتكريس العدالة واستقلال القضاء انضغط على السلطة التنفيذية ورئيسها لعدم التدخل في تشكيل الهيئات القضائية واعمالها بما يخدم سيادة القانون وتطبيقه.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا